واقع دراسة السياسات العامة في ليبيا
" دراسة استكشافية "

د.عبـــير إبراهيم أمنينه
أستاذ مساعد ، قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي

ملخص :

تعتبر دراسة السياسات العامة في ليبيا حديثة النشأة ، فلقد برزت خلال العشر سنوات الأخيرة ولا تزال المخرجات العلمية في هذا الإطار متواضعة . هدفت هذه الورقة إلى معرفة واقع وأهمية الدراسات الليبية في مجال السياسات العامة وذلك من خلال استطلاع الإنتاج الأكاديمي في هذا الحقل وأهم قضايا البحث فيه وذلك من خلال تناول مؤشرات منها ، تدريس مادة السياسات العامة كمقرر دراسي ضمن مواد قسم العلوم السياسية بالجامعات الليبية والمؤتمرات والندوات حول السياسات العامة. ولقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من تعدد الموضوعات والقضايا ذات العلاقة بالسياسات العامة، يحتاج تطور هذا الحقل في الإطار المحلي إلى توسيع زوايا البحث وتناول قضايا أخرى لم يتم التطرق إليها بعد من قبل البحاث في علم السياسة (السياسة العامة للمواصلات، الاتصالات، الإعلام،..الخ) ، والتركيز على مستويات التحليل المختلفة ولا سيما تلك المتعلقة بصنع السياسات العامة لتوفير فهم أفضل لواقع السياسات العامة ، فضلا عن استخدام وسائل وأساليب مختلفة لجمع المعلومات وتوظيف الأساليب الإحصائية المختلفة لدراسة السياسات العامة في ليبيا.

شهد عقد الخمسينيات والستينيات تطورات سياسية وفكرية مهمة ألقت بتأثيراتها على حقل السياسة المقارنة وعلى المداخل والأطر النظرية المستخدمة فيه، مما ساهم في بروز مداخل جديدة كانت لها جاذبيتها ، أثرت وساهمت في زيادة أهمية وتوسيع نطاق حقل السياسة المقارنة[1].

من أهم هذه المداخل يأتي مدخل السياسات العامة والذي قام بتوفير أدوات تحليلية ، ساهمت ولا شك في فهم العديد من القضايا ذات العلاقة بأداء النظام السياسي ، وعملية اتخاذ القرارات[2] ، فضلاً عن حل المشكلات العملية والوصول إلى توصيات بشأن ماهية السياسات الملائمة لتحقيق الأهداف المبتغاة[3].

وبالرغم من حداثة حقل السياسة العامة إلا أن الأدبيات تشير إلى تنامي هذا المجال بشكل ملحوظ خلال العقود الأربعة الماضية ، لاسيما في الدول المتقدمة، حيث لعب محللو السياسة العامة أدوارا مهمة في تحليل المراحل المختلفة لصنع وتنفيذ وتقييم هذه السياسات[4].

ولقد تم تطويع هذا المدخل لدراسة كثير من القضايا تختلف عن تلك التي نشأ وترعرع فيها الحقل؛ ففي دراسة السياسات العامة في بلدان أمريكا اللاتينية تم تناول قضايا متعلقة بالأمن والبيئة ، فضلاً عن خصائص النظام السياسي ودور المنظمات غير الحكومية وأثرها على عملية صنع السياسات العامة[5].

أما على المستوى العربي ، فلقد حازت كذلك دراسات السياسات العامة مؤخراً على اهتمام العديد من البحاث* ، وإن كان الاهتمام عند المستوى المحلي أقل . ولقد ركزت هذه الدراسات على جوانب مختلفة من السياسات ومستويات متعددة من التحليل فضلاً عن دراسة كثير من المتغيرات لا تتقاطع فيها مع دراسات السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ، لا سيما المتعلقة بالنخبة السياسية ، استقرار النظام السياسي ومدى ارتباطه باستقرار السياسات.

أما عن دراسة السياسات العامة في ليبيا فهي حديثة النشأة فلقد برزت خلال العشر سنوات الأخيرة ولا تزال المخرجات العلمية في هذا الإطار متواضعة .

يتمثل هدف هذه الورقة في معرفة واقع وأهمية الدراسات الليبية في مجال السياسات العامة ، وذلك من خلال استطلاع الإنتاج الأكاديمي في هذا الحقل ، وأهم قضايا البحث فيها . ولهذا الغرض سوف يتم تناول المؤشرات التالية:

1. تدريس مادة السياسات العامة كمقرر دراسي ضمن مقررات قسم العلوم السياسية بالجامعات الليبية .
2. المؤتمرات والندوات حول السياسات العامة .

قبل الخوض في هذه المؤشرات لعل من الأهمية بمكان الإشارة في البدء إلى مفهوم السياسات العامة ، والذي تم تناوله من جوانب مختلفة؛ فجيمس أندرسون تعاطى مع السياسات العامة على أنها منهاجية عمل هادف يتم متابعته من قبل العديد من الأطراف الفاعلة في النظام السياسي ، لحل ومعالجة مشكلة مطروحة أو موضوعات ذات أهمية كبيرة[6] .

كما عرفت السياسات العامة على أنها مجموعة البرامج الأساسية التي تصاحبها مجموعة من القرارات، المؤثرة في كيفية وضع الأهداف وكيفية تنفيذها[7].

أيضاً هناك من كان أكثر تحديداً في تعريفه ، معتبراً السياسات العامة كمجموعة التوجهات والأهداف المفضلة حيال برنامج يتعلق بالمصلحة العامة (التعليم، الصحة، البيئة،العمل ، المساواة بين الجنسين)[8].

وفي السياق عينه السياسات العامة قد تكون معلنة ، أهدافها مشهرة من قبل صانعي القرار أو غير معلنة ، وهنا السياسة يتم التعبير عنها بشكل ضمني في إطار أنشطة أخرى[9].

وإجمالاً تصنف أدبيات هذا الحقل السياسة العامة إلي ثلاثة أنماط رئيسية؛ فهي إما أن تكون متغيراً تابعاً، أو متغيراً مستقلاً أو كلاهما معاً ، فعندما تؤثر عوامل مختلفة على السياسة العامة تعتبر متغيراً تابعاً، وعندما تؤثر السياسة العامة في العوامل الأخرى فإنها تعتبربطبيعة الحال متغيراً مستقلاً، وعندما يتم التعاطي مع السياسة العامة كعملية ، فإنها تعتبر نتيجة وسبباً في الوقت ذاته[10].

أولاً- تدريس مادة السياسات العامة كمقرر دراسي ضمن مقررات قسم العلوم السياسية بالجامعات الليبية:

إن كان العديد من الجامعات العربية هي السباقة في تدريس السياسات العامة من ضمن مقرراتها (جامعة الكويت العام الدراسي 1984– 1985)[11] (وجامعة القاهرة والتي بدأ برنامج دراسة السياسات العامة بها عام 1987)[12] ، فلقد ظلت مادة السياسات العامة في الجامعات الليبية بعيدة عن التناول لفترة ليست بالوجيزة، فعلى مستوى الدراسات الجامعية الأولى لم يتم تدريسها بشكل منفصل عن المساقات الدراسية لقسم العلوم السياسية في جامعة قاريونس إلا في العام الدراسي 1998– 1999 ، فقبل هذا التاريخ كانت دراسة السياسات العامة غائبة تماماً عن القسم ، وعن مقرر النظم السياسية المقارنة التي نمت ضمن فروعه.

لقد كان الهدف من تدريس هذا المقرر كمادة مستقلة ، التعريف بماهية السياسات العامة، منشأها ، أهدافها، مستويات التحليل وبيئة السياسات العامة من خلال تناول العوامل الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية ، فضلاً عن تناول حالات دراسية تطبيقية من الواقع المحلي .

أما عن برنامج الدراسات العليا بقسم العلوم السياسية بجامعة قاريونس فلقد كان له السبق في تدريس السياسات العامة على مستوى الدراسات الجامعية الأولى ، ليس فقط على مستوى الجامعة فحسب ، ولكن أيضاً على مستوى الجامعات الأخرى (الفاتح، السابع من أبريل، التحدي) ، حيث تم البدء في هذا البرنامج الفصل الدراسي خريف 1993 وارتبط ذلك باختيار العديد من قضايا السياسات العامة كموضوعات لرسائل الماجستير.فلقد تم حتى العام الدراسي 2008-2009 إجازة حوالي سبع رسائل تناولت العديد من موضوعات السياسة العامة منها : التعليمية ، الاقتصادية، النفطية، الإسكانية، الضمان الاجتماعي، سياسة المعلومات و سياسة تنظيم سوق العمل ، فضلاً عن الرسائل قيد الإنجاز والتي تبحث في سياسات البيئة والأمن الشعبي المحلي في ليبيا[13].

على مستوى جامعة قاريونس ركزت أغلب هذه الرسائل الجامعية على السياسات العامة كمتغير تابع ، وبحثت في أثر التغيرات المؤسسية على استقرار السياسات العامة. من هذه الدراسات من بحث في أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على أداء وتنفيذ سياسات التعليم العالي ، مع دراسة تطبيقية على سياسة التنسيب والقبول بجامعة قاريونس 1980 - 1994، حيث تم تناول تأثير التغيرات الهيكلية والتنظيمية التي تعرض لها قطاع التعليم العالي والمستويات التنظيمية لهيكل إدارة القطاع على استقرار الإدارات والأقسام والأمانات الموكل إليها الجانب التنفيذي للسياسة التعليمية ، الأمر الذي انعكس على السياسات محل الدراسة فاتسمت بعدم الوضوح والتذبذب وعدم الاستقرار[14].

كما تناولت دراسة أخرى تأثير الإيديولوجيا على السياسات الاقتصادية في

ليبيا أبرزت فيها الباحثة، مستخدمة المنهج المقارن ودراسة الحالة، تأثير التطورات الإيديولوجية على واقع السياسات الاقتصادية . الدراسة أشارت إلى ظاهرة عدم الاستقرار التنظيمي للقطاع الإقتصادي، وقد خلصت إلى تأثر السياسات الاقتصادية بالتوجهات الإيديولوجية المطروحة من قبل النظام السياسي وانعكاس هذا التأثير على البنى والمؤسسات السياسية والإدارية المختصة بتنفيذ السياسة الاقتصادية ، والتي اتسمت هي الأخرى بعدم الاستقرار وعدم الوضوح وتداخل الاختصاصات[15].

أيضاً التغيرات الهيكلية وأثرها على تنفيذ السياسات كانت من ضمن المتغيرات التي تناولتها دراسة أخرى عن السياسات العامة للقوى العاملة في ليبيا ، مع تركيزها على سياسات تنظيم سوق العمل الليبي 1977– 2001 ، وخلصت الدراسة إلى وجود تغيرات مستمرة في السياسات مع وجود تعدد في مسارات أهدافها وأولويات تحقيقها الذي جاء مواكباً للتحول في التوجهات الاقتصادية العامة للدولة خلال نهاية فترة الثمانينيات[16].

كذلك تناولت دراسة أخرى السياسات العامة الإسكانية في ليبيا للتعرف على أثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسات العامة للإسكان خلال الفترة 1969ـــ 1999، وبينت الدراسة أن السياسات الإسكانية التي تم تبنيها لمواجهة المشكلة الإسكانية في ليبيا وإن ساعدت على الحد من مشكلة السكن ، إلا أنها لم تحقق الهدف الذي طرحته الدولة في بداية السبعينيات من توفير مساكن لائقة لكل أسرة[17]. كما توصلت الدراسة إلى أن ما تم التخطيط له في السياسات العامة لم يتم تنفيذه على الوجه الأكمل ، وأن العجز في تحقيق الأهداف المعلنة يبرر باعتماد الدولة على القطاع العام في تنفيذ خطط التنمية وإقصاء دور القطاع الخاص.

كما استهدفت دراسة أخرى عن السياسة النفطية في ليبيا إلى التعرف على مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها ، حيث سعى الباحث إلى قياس مستوى التنفيذ الفعلي لأهداف هذه السياسات من حيث الكفاءة والفعالية[18] .

السياسة الوطنية للمعلومات في ليبيا كانت محل بحث تم التوصل من خلاله إلى وجود تغيرات مستمرة في التشريعات المتعلقة بالمعلومات ، فضلاً عن وجود اختلافات في تدفق هذه المعلومات من وحدة المعلومات إلى الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، بفعل عدم وجود استقرار إداري وتنظيمي ومؤسسي في النظام الوطني للمعلومات[19] .

والجدير بالذكر أن السياسات العامة كانت أيضاً محور اهتمام حقول علمية أخرى مثل الاقتصاد، الجغرافيا..الخ ، ففي هذا الشأن نجد بعض الدراسات الجامعية التي تناولت بعض قضايا السياسات العامة وإن كان بشكل يغلب عليه طابع تخصص الحقل، من ضمن هذه الدراسات دراسة عن السياسات النفطية والنمو الاقتصادي في ليبيا[20] ، وأخرى عن سياسات الخصخصة ركزت على دراسة المبررات والآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيقها[21] ،

كما اهتمت دراسة أخرى بالتغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقتها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الليبي[22] . بحث آخر عن السياسات السكانية في ليبيا ، ولكن في قسم الجغرافيا تم التركيز فيه على تقييم أداء الدولة في القطاع الإسكاني في مدينة إجدابيا[23].

أما عن جامعة الفاتح فقد شرعت في تدريس مادة السياسات العامة في وقت لاحق، إلا أن الاهتمام بها أخذ بعداً أكبر ولا سيما في قسم الدراسات العليا ، حيث تم إقرارها ضمن المواد الإلزامية أولاً، وأيضاً كشعبة من ضمن الشعب التخصصية المتاحة لطلبة الدراسات العليا مع بقية التخصصات الأخرى (الفكر السياسي، العلاقات الدولية، النظم السياسية المقارنة)[24].

أما عن رسائل الماجستير فإنه حتى تاريخ إعداد هذه الورقة لم يتم مناقشة أية رسالة في جامعة الفاتح حول السياسات العامة ، وإن كان قد تمت إجازة مقترحات دراسية بهذا الصدد وهي في طور الإنجاز، ولقد تناولت هذه المشاريع البحثية السياسة العامة للضرائب وأثرها على عملية التنمية ، فضلاً عن السياسة الليبية في التعاطي مع موضوع الهجرة غير الشرعية ومدى تأثرها بالموقف الأوروبي[25].

عدا جامعة قاريونس والفاتح لا توجد رسائل ماجستير تمت مناقشتها حتى تاريخ إعداد هذه الورقة في موضوع السياسات العامة ، وغاب كذلك مقرر مستقل للسياسات العامة عن المساقات الدراسية لأقسام العلوم السياسية بها[26] . وإن كانت جامعة التحدي تدرس موادا عن السياسات العامة " النقدية، المالية،" إلا أن ذلك يتم في إطار تخصصات أخرى مثل المحاسبة والاقتصاد.

الأمر ينسحب كذلك على أقسام العلوم السياسية بأكاديمية الدراسات العليا بطرابلس وبنغازي، فحتى تاريخ إعداد هذه الورقة لم يتم إنجاز رسائل بحثية في السياسات العامة ، وأن كان يتم تدريس مادة السياسات العامة كمادة استدراكية ، وأيضاً من ضمن مواد الدراسات العليا في أكاديمية الدراسات العليا ببنغازي .

أما عن المنهجية المتبعة من قبل طلبة العلوم السياسية ، فلقد لوحظ أن أكثر المناهج استخداماً في غالبية هذه الدراسات هما المنهج المقارن ودراسة الحالة ، بيد أن المقارنة تم استخدامها بشكل محدود جداً وضمن إطار السياسة محل الدراسة ، فجنحت أغلب الدراسات الآنفة الذكر إلى مقارنة تنفيذ سياسة واحدة فقط عبر فترات زمنية متعددة فرضها تطور النظام السياسي، أما عن المقارنة بين السياسات المختلفة للنظام السياسي في نفس الفترة الزمنية فلم يتم تناولها على الإطلاق وظلت كذلك المقارنة مع سياسات عامة عربية بعيدة كل البعد عن دائرة البحث ، وإن كنا لا نقلل من أهمية هذه الدراسات التي تناولت بعلمية وحياد العديد من قضايا السياسات العامة ، فلربما مقارنة المؤثرات التي توجه سياسة تعليمية أو إسكانية في البيئة المحلية بين ليبيا ودولة أخرى عربية، أو المقارنة بين أداء

السياسات المختلفة للنظام السياسي ، فضلاً عن تأثير النظام السياسي على وضع وتنفيذ هذه السياسات من شأنه أن يوفر قاعدة بيانات واسعة عن تحليل أداء السياسات العامة المختلفة بمثيلاتها على المستوى العربي.

أيضاً يؤخذ على هذه الدراسات عدم توظيفها للعديد من المداخل وثيقة الصلة بموضوع الدراسة ومنها مدخل النظم والمدخل المؤسسي ، بالرغم من أن الكثير منها كان قد تناول التغيرات التي لحقت بمؤسسات النظام السياسي كخاصية من خصائص التنظيم المؤسسي في ليبيا كعامل مؤثر على السياسات العامة. والملاحظة تصدق ذاتها على المدخل القانوني ، فبالرغم من حاجة الكثير من الدراسات إلى استخدام هذا البعد في دراسة السياسات العامة ، إلا أن توظيفه بالشكل الأمثل لم يتم، فلقد خلطت هذه الدراسات بين استخدام المدخل القانوني للدراسة واستناد الدراسة إلى بعض التشريعات والقوانين معتقدة أن في هذه الاستعانة استخداماً لهذا المدخل في الوقت الذي تعد فيه بعيدة كل البعد عن ذلك، فتطبيق المدخل القانوني في دراسة السياسات العامة يتم من خلال التركيز على دور القانون في تنفيذ السياسة أو في عملية صنعها.

لوحظ كذلك الخلط ما بين عملية اختيار منهج دراسة الحالة وعملية اختيار نموذج لحالة دراسية معينة، فمدخل دراسة الحالة يقتضي التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فرداً أم منظمة إدارية أم نظاماً سياسياً أم دولة ...الخ وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أوالوظيفية ، فضلاً عن علاقتها بالكل الذي يحتويها[27]. ومقارنة بما تم تناوله في هذه الدراسات تبقى هذه الأخيرة بعيدة عن هذا المنهج ، فهي تكتفي بجانب أو بمستوى واحد دون دراسة الحالة من كل جوانبها السياسية والثقافية والاجتماعية في فترات مختلفة من التاريخ السياسي.

أما من حيث مستويات التحليل فقد ركزت هذه الدراسات في أغلبها حول مضمون السياسة نفسها أو بشكل أقل على تنفيذ السياسة، وظلت دراسة كيفية صنع السياسة العامة غائبة تماماً عن التحليل .ولعل حساسية الخوض في هذه الزاوية لارتباطها بالنظام السياسي فضلاً عن غموضها كان له الأثر في إبعاد صنع السياسات العامة من دائرة البحث ، ليس فقط على مستوى الدراسات الجامعية ولكن أيضاً على مستوى الإنتاج البحثي من مقالات وندوات كما سيتضح لاحقا.

أما عن أدوات تجميع البيانات فكانت قائمة على المصادر الأولية من قوانين وإحصائيات ذات العلاقة بمحل الدراسة ، فضلاً عن كتب ومقالات عربية ونزر يسير من الإنجليزية ، فضلاً عن استخدام وسيلة تحليل المضمون "الكيفي" وإن كان منصباً في غالب الأحوال على الخطاب السياسي والذي حصر في خطابات العقيد القذافي بخصوص السياسات محل الدراسة[28].

ولقد غابت الأساليب الإحصائية تماماً عن هذه الأبحاث ، ولعل ما يفسر ذلك هو غياب الدراسات التي تستخدم فيها أساليب جمع البيانات الكمية ، منها على سبيل المثال دراسة نواتج السياسات التوزيعية للنظام السياسي .

أما عن البرامج البحثية لأقسام العلوم السياسية في موضوع السياسات العامة بل وغيرها من القضايا ، فتكاد تكون معدومة، الأمر الذي يمكن تفسيره جزئياً بحساسية دراسة السياسة العامة ، والتي تتناول أداء النظام السياسي بالنقد والتحليل دون إغفال بطبيعة الحال غياب ثقافة البحث ولا مبالاة أقسام العلوم السياسية على اختلافها (جامعة قاريونس ، جامعة الفاتح، جامعة 7 أبريل،....) في تنظيم مؤتمرات أو ندوات علمية ليس حول موضوع السياسات العامة فحسب ولكن لكل القضايا ذات الأهمية للمجتمع ، فقسم العلوم السياسية بجامعة قاريونس على سبيل المثال كان قد نظم آخر ندوة له عام 1992 والتي كانت حول الآثار السياسية والاجتماعية للثورة التكنولوجية المعاصرة ، وذلك بالتنسيق مع الجمعية العربية للعلوم السياسية ، ومنذ ذلك التاريخ غابت الندوات العلمية تماماً عن أجندة القسم.

إن هذا التجاهل لمثل هذه الأنشطة وغياب برنامج واضح حيالها من شانه أن يخلق علامة استفهام حول الدور والأداء الفعلي للجامعة ، كأداة للتنمية ليس فقط على المستوى الأكاديمي وإنما في المجتمع ككل .

ثانياً - مؤتمرات وندوات

أما عن مؤشر المؤتمرات والندوات التي يمكن من خلاله الاستدلال على واقع دراسة السياسات العامة، فهو يجسد بامتياز الإسهام الضئيل وشبه المنعدم في هذا الإطار، فالمؤتمر الوحيد للسياسات العامة قد أقامه مركز البحوث والاستشارات التابع لجامعة قاريونس العام 2006 وهو مؤتمر يتيم، تميز نتاجه العلمي بالجرأة في تناول العديد من الموضوعات كانت حتى تاريخه بعيدة كل البعد عن الدراسة والتحليل. ولقد أثار هذا المؤتمر ولا شك حفيظة الكثيرين الذين اعتبروه تجرؤاً على ما هو مطروح من ثوابت سياسية واقتصادية واجتماعية ، مما يجعل من إمكانية عقد المؤتمر الثاني للسياسات العامة أمراً بعيد الاحتمال.

ولقد تناول هذا المؤتمر العديد من السياسات بالنقد والتحليل ، من أهمها السياسات التعليمية[29] ، الصحية[30] ، المعلوماتية[31] ، الثقافية[32] ، الاقتصادية[33] ، السكانية[34] ، الزراعية[35] وتمكين المرأة[36] . ركزت غالبية هذه الدراسات على مضمون السياسات محل الدراسة ، عدا واحدة تناولت عملية رسم وتشكيل السياسة العامة[37] وذلك دون إغفال الدراسات التي ركزت في هذا المؤتمر على الإطار النظري للسياسات العامة والتي هدفت إلى استطلاع نظرية وواقع السياسة العامة في إطار أدبيات الموضوع[38] .

أيضاً في إطار الندوات التي تناولت السياسات العامة نشير إلى دراسة أخرى

من ضمن أعمال ندوة" الإدارة العامة" والمنظمة من قبل مركز البحوث الاقتصادية ، والتي أنصبت على تتبع التغيرات الهيكلية للنظام وأثرها على وضع السياسات العامة الاقتصادية والتعليمية وتنفيذها خلال الفترة الممتدة من 1977 إلى 2003 [39]، فضلاً عن دراسة أخرى كانت قد تناولت إدارة السياسات العامة[40].

كما تم تناول موضوعات عن السياسات العامة في مؤتمرات وندوات أخرى اقتصادية :منها ندوة "تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا" التي تمت فيها دراسة عملية تنفيذ تنظيم سياسات قوى العمل من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة[41] .

دراسة أخرى عن "السياسة المالية ودورها في ترشيد الاستثمار الخاص" ، هدفت إلى استكشاف دور السياسة المالية بشقيها الإنفاقي والإيرادي في ترشيد الاستثمار وتعزيز دوره التنموي في الاقتصاد الليبي ، ولقد تناولت هذه الدراسة مستوى التقييم في تحليل السياسات العامة، وذلك من خلال التركيز على مدى فاعلية سياسة الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية[42].

في الإطار ذاته نشير إلى ندوة عن الاستثمار في الاقتصاد الليبي ، تناولت بالتحليل السياسات النقدية والتجارية والمالية ، وإن غلب على هذه الدراسات التحليل الاقتصادي والذي فرضه الموضوع بطبيعة الحال[43] .

عدا ذلك حظيت السياسة التعليمية بزخم كبير من الاهتمام ، فلقد تم تناولها في العديد من الندوات منها " ندوة التحصيل الدراسي لطلاب الجامعات الليبية في الفترة من 17- 19/ 2008" والتي ركزت على سياسات القبول ومدى انسجامها مع القدرة الاستيعابية للكليات الجامعية، فضلاً عن تناول سياسة التحول إلى القطاع الخاص من قبل مؤسسات القطاع التعليمي ومدى تحقيقها لأهدافها الموضوعة.

أما عن دور السياسة التعليمية في الاستثمار البشري فقد كان محل دراسة أخرى ، قدمت لندوة عن الاستثمار البشري ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تم فيها تناول التجربة الليبية في هذا المجال[44] .

سياسات القبول ومخرجات التعليم وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية أيضاً كانت من ضمن المحاور التي تناولتها ندوة عن "التعليم العالي والتنمية في ليبيا "، نظمتها جامعة الفاتح. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسات لم تشر إلى صنع السياسات العامة ولا إلى أداء النظام السياسي ، بل ركزت بشكل أكبر على محتوى السياسات التعليمية[45].

كذلك أنصبت الندوة التي نظمتها كلية الآداب بالتعاون مع نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي على دراسة السياسات التعليمية ، وإن كانت أقل عمومية من سابقتها ، حيث ركزت فقط على سياسات التعليم العالي.

ثالثاً - الإنتاج العلمي المنشور:

المؤشر الثاني يمكن قياسه من خلال الكم المنشور من المقالات والكتب ذات العلاقة بموضوع السياسات العامة ، ولنا في هذا الشأن التفرقة بين نوعين من الإنتاج :

1. دراسات تنتمي إلى حقل العلوم السياسية .
2. دراسات تنتمي إلى حقول علمية أخرى .

أولا - الدراسات التي تنتمي إلى حقل العلوم السياسية :

تبين من خلال المسح تواضع عدد الدراسات السياسية التي لمست موضوع السياسات العامة ، والتي ركزت على المتغير المؤسسي من خلال بحث التأثيرات الهيكلية للقطاع على وضوح واستقرار سياساته[46].

من هذه الدراسات بحث في تأثير الخصائص المؤسسية للقطاع وتأثيرها على أداء ومتابعة السياسات العامة ، تم التركيز فيه على تأثير تعدد التقسيمات الإدارية وعدم استقرارها على أداء القطاع الصحي في ليبيا ، وذلك من خلال قياس ثلاثة مؤشرات هي : المخصصات الاستثمارية والإنفاق الفعلي، الموارد البشرية للنظام الصحي ، والبنية الصحية التحتية. الدراسة خلصت إلى قصور هذه المؤشرات وعجزها في الوصول بالأداء إلى الأهداف التي تضمنتها خطط التنمية[47]. هذا القصور في الأداء اقترن بحالة عدم الاستقرار الهيكلي والتنظيمي ، ليس فقط على مستوى القطاع الصحي ، وإنما على مستوى التقسيمات الإدارية للنظام السياسي الليبي وما صاحبه من تغيرات على مستوى اللجان الشعبية النوعية ، والذي أدى إلى حالة من الإرباك الإداري وعدم القدرة على متابعة الكثير من السياسات.

ودراسات أخرى كانت قد تناولت السياسات العامة الاقتصادية والتعليمية في ليبيا كمتغير تابع ناجم عن تأثير عدم الاستقرار المؤسسي لمؤسسات تنفيذ السياسات العامة خلال فترة زمنية محددة[48].

كذلك تجدر الإشارة أيضاً إلى دراسة عن تقييم النظام الوطني للاستجابة للكوارث في ليبيا، التي تعرضت لأوجه القصور التي صاحبت جهود الإغاثة الإنسانية ، والتي عكست غياب الأهداف والتنسيق في أعمال الإغاثة والاستجابة للكوارث والطوارئ. اقترحت الدراسة كذلك جملة من المتطلبات للنهوض بسياسة فاعلة في إدارة العمل الإنساني في ليبيا[49].

ثانيا - الدراسات التي تنتمي إلى حقول علمية أخرى :

تعددت أيضاً الدراسات التي تناولت السياسات العامة والتنمية إلى حقول أخرى غير علم السياسة، لعل أهمها هي الاقتصاد ، فلقد حظيت السياسات العامة الاقتصادية على اختلافها باهتمام كبير ولا سيما فيما يتعلق بجانب تقويم الأداء[50] ،

ومع ذلك تبقى هذه الدراسات اقتصادية محضة دون ربطها فعلياً بالنظام السياسي بكافة متغيراته .نشير في هذا المجال إلى دراسة عن السياسات الإدارية العامة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، والتي تناولت مجموعة من السياسات الإدارية لعل أهمها[51]:

- مواءمة مخرجات التعليم لفرص العمل .
- تأهيل الموارد البشرية وفقاً لاحتياجات التنمية .
- مواكبة التدريب المهني لاحتياجات العمل .
- تنظيم الحركة السكانية والتركيز على تحليل علاقة النمو السكاني بالطلب.

أيضاً دراسة أخرى متعددة الأبعاد أشرف عليها مركز البحوث والاستشارات التابع لجامعة قاريونس ، عرفت بالرؤية الاستشرافية لليبيا 2025 . تناولت الدراسة السياسات العامة المختلفة " التعليمية، الصحية، الإسكانية " و فيها تم تقييم مخرجات النظام السياسي بكل ما فيها من اختلالات وقصور ووضع إجراءات تقويمية لها[52].

نخلص بعد هذه القراءة الاستطلاعية لواقع دراسة السياسات العامة في ليبيا ، إلى أنه بالرغم من تعدد الموضوعات والقضايا ذات العلاقة بموضوع البحث في السياسات العامة، يحتاج تطور هذا الحقل في الإطار المحلي إلى توسيع البحث وتناول قضايا أخرى لم يتم التطرق إليها بعد من قبل البحاث في علم السياسة (السياسة العامة للمواصلات، الاتصالات، الإعلام،..الخ) ، والتركيز على مستويات التحليل المختلفة ، لا سيما تلك المتعلقة بصنع السياسات العامة لتوفير فهم أفضل لواقع السياسات . أيضاً يجب الأخذ بالاعتبار دراسة دور البيئة المحيطة من إطار مؤسسي، اقتصادي واجتماعي في وضع وتنفيذ السياسات العامة ، فضلاً عن أهمية الاستعانة بمناهج متعددة واعتماد المقارنة بين سياسات عامة متباينة، بالإضافة إلى استخدام وسائل وأساليب مختلفة لجمع المعلومات ، ولا سيما توظيف الأساليب الإحصائية المختلفة لدراسة السياسات العامة .

كذلك يتوجب على أقسام العلوم السياسية إنهاء حالة الانغلاق على دورها التخصصي والمهني الضيق ، وأن تقوم بمساهمات بحثية متميزة ليس فقط في مجال السياسات العامة فحسب ، ولكن في كافة التخصصات ، وأخذ زمام المبادرة في القيام بدورها التنموي ، والذي يتجاوز دائرة العملية التعليمية لتشمل إطار المجتمع ككل.

الهوامش:

1. محمد زاهي المغيربي ، **قراءات في السياسة المقارنة** ، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1994، ص ص 20 - 31 .
2. Yves Surel, Politique publique en Amérique Latine , Document Pdf ,p.1
3. ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004 .

4. مصطفى عبدالله خشيم، " نظرية السياسة العامة"، **السياسات العامة**،مركز البحوث والاستشارات، 2009، ص 12 .

5. Yves Surel مرجع سبق ذكره

• في هذا الشأن يمكن مراجعة :

- أحمد رشيد وآخرون، **تحليل السياسات العامة في مصر**، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988 .

- أمية أبو السعود، "السياسة العامة للتعليم الجامعي في دولة قطر"، **المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد**، العدد 5 ، 1994 .

- عبد العزيز علي السوداني ،أحمد العبد الكريم ، "أثر السياسات السعرية لمياه الشرب على تخصيص الموارد في المملكة العربية السعودية"، **الإدارة العامة**، العدد 3، 2000، ص ص 119 143 .

- لبنى أحمد القاضي، " الآثار غير المتوقعة للسياسات السكانية في الكويت" ، **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 111، أكتوبر، 2003، ص ص 11- 38 .

6. يمكن في هذا الشأن مراجعة : Riadh Bouriche ,« Analyse des politiques publiques », **Revue Sciences Humaines**, n° Juin 2005,pp.87.

7. ورد هذا التعريف في أماني قنديل ، **صنع السياسات العامة في مصر مع التطبيق على السياسة الاقتصادية 1974 - 1981**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة، 1985،ص 18 .

8. Yves Surel- مرجع سبق ذكره .

9. Qu'est – ce qu'une politique publique ?, Document P.df, p.15.

10. مصطفى عبدالله خشيم، "نظرية السياسة العامة"، **مؤتمر السياسات العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15 .

11. خيري عبدالقوي،**دراسة السياسات العامة**،منشورات ذات السلاسل، 1989 .

12.أماني قنديل، "دراسة السياسات العامة في الدول العربية مع التركيز على مصر"، **تحليل السياسات العامة في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 5 .

13. جامعة قاريونس، قسم الدراسات العليا كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية .

14. عبير إبراهيم أمنينة، **أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على سياسات التعليم العالي: دراسة حالة لسياستي التنسيب والقبول بجامعة قاريونس 1980 - 1995**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد،قسم العلوم السياسية ، 1995 .

15. نعيمة خليفة الجهاني، **أثر التوجهات الإيديولوجية على السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال السنوات 1978 - 1995**، جامعة قاريونس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية، 1996 .

16. أنس أبوبكربعيرة ، **التغيرات الهيكلية والتنظيمية وأثرها على تنفيذ السياسات العامة للقوى العاملة في ليبيا : دراسة حالة سياسات تنظيم سوق العمل في ليبيا 1977 - 2001** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، قسم العلوم السياسية ، 2005 .

17. عبدالحميد المقيرحي، **أثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسات العامة للأسكان في ليبيا خلال الفترة من 1969 إلى 1999**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية، 2000 .

18. فادي محمد نوري المغيربي ، **تقويم تنفيذ السياسات النفطية: دراسة حالة لسياستي الإنتاج والأسعار خلال الفترة من 1969– 2003** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد ،قسم العلوم السياسية ، 2004 .

19. وسف صالح القويضي ، **السياسة الوطنية للمعلومات في ليبيا: دراسة تحليلية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية ، 2004 .

20. عمر عثمان زرموح ، **السياسة المثلى لإنتاج النفط والنمو الاقتصادي في ليبيا** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس، كليةالاقتصاد، قسم الاقتصاد،1982 .

21. فاطمة فرج الهوني، **المبررات والآثار الاقتصادية لسياسة الخصخصة**، رسالة ماجستير

غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد .

22. غزالة إبراهيم عمر، **التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقتها بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد الليبي** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، 2007 .

23. سميرة عبد القادر، **سياسات الإسكان في ليبيا وأثرها على قطاع السكن في مدينة اجدابيا** ، جامعة قاريونس ، 2005 .

24. يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني لجامعة الفاتح من خلال الرابط التالي :

ttp://www.alfateh.edu.ly/sites/PagesList.aspx?Page_id=1714&page_site=10.

25. جامعة الفاتح، قسم الدراسات العليا .

26. يمكن مراجعة ذلك من خلال الاطلاع على عناوين الجامعات الليبية .

جامعة 7 أبريل :
http://7aprilu.edu.ly/index.htm

جامعة التحدي:
http://altahadi.edu.ly/material.php?cid=9

- الأغلبية الساحقة من رسائل الماجستير بأكاديمية الدراسات العليا انصبت في تخصص العلاقات الدولية، يمكن في هذا الصدد مراجعة موقع الأكاديمية على الإنترنت .
http://www.alacademia.edu.ly

27 . محمود شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي**،بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 1996 ،ص ص 87 - 88 .

28. نعيمة الجهاني ، مرجع سبق ذكره .

29. عبدالرحيم البدري،" بعض مشكلات سياسات التعليم العالي في ليبيا"، **السياسات العامة**،مرجع سبق ذكره،ص ص291 - 313.

30.علي سعيد البرغثي، أنس أبوبكر بعيرة،"تقويم السياسات الصحية في ليبيا"، المرجع السابق، ص ص 409 - 447 .

31. وسف القويضي، "أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية على تنفيذ السياسة الوطنية للمعلومات في ليبيا"، المرجع السابق، ص ص،448 - 476 .

32. أم العز الفارسي، "السياسة الثقافية: محاولة لرسم ملامح الحالة الليبية"، المرجع السابق، ص ص 371 - 392 .

33. فتحي المجبري، "السياسات العامة والأداء الإقتصادي"، المرجع السابق، ص ص 566-585 .

34. محمد سالم كعيبة، خديجة المجبري،" السياسات السكانية ودورها في التأثير العمري للسكان الليبيين وعرض العمل: رؤية مستقبلية"، المرجع السابق، ص ص 551- 566.

35. عبد اللطيف أطلوبة ، " السياسة الزراعية والغذائية في ليبيا والعوامل المؤثرة فيها (1977 - 2000) " ، المرجع السابق ، ص ص 477 - 496.

36. آمال سليمان العبيدي،" بوادر الأصلاح السياسي وأثره على سياسات تمكين المرأة في ليبيا"،المرجع السابق، ص ص 344 - 370.

37. فاخر مفتاح بوفرنة وآخرون ، " سوق الأوراق المالية الليبي وأثره على تشكيل ورسم السياسات العامة في ليبيا " ، المرجع السابق ، ص ص، 586 - 609.

38. مصطفى خشيم ،" نظرية السياسة العامة"، **مؤتمر السياسات العامة**، المرجع السابق ، ص ص 12-33.

39. محمد زاهي المغيربي،" أثر التغيرات الهيكلية على وضع السياسات العامة وتنفيذها في ليبيا 1977- 2003 "، في محمد زاهي المغيربي، عبد الجليل المنصوري، (تحرير)، **ندوة الإدارة العامة في ليبيا : الواقع و الطموحات**، مركز البحوث الاقتصادية ، 2004.

40. مراجع يوسف سالم ، " الإدارة الإستراتيجية: نموذج مقترح لإدارة السياسات العامة في ليبيا" ، **ندوة الإدارة العامة في ليبيا : الواقع و الطموحات**،المرجع السابق .

41. عمر العفاس ، أنس بعيرة، "تقويم سياسات تنظيم سوق العمل في ليبيا من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة"، **ندوة تنمية وتطوير**

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا 7/ 8/ 2006 .

42. أحمد سعيد الشريف، "دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص وتعزيز دوره التنموي في الاقتصاد الليبي"، **مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا: الماضي والمستقبل**، 14– 16 / 12/ 2002.

43. ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي : الواقع والأفاق، بنغازي، 27– 29 مايو الماء ، جامعة قاريونس، 2003 .

44. محمد زاهي المغيربي، عبير إبراهيم إمنينة، "دور السياسة التعليمية في الاستثمار البشري"، **مؤتمر الاستثمار البشري ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، مركز البحوث الاقتصادية،1-2 نوفمبر 1995.

45. محمد علي الأعور (تحرير) **ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية**، منشورات المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2006 .

46. محمد زاهي المغيربي ، " التغيرات الهيكلية وأثرها على وضع وتنفيذ السياسة العامة في ليبيا " ، **مجلة قاريونس العلمية** ، العددان 1 ، 2 ، السنة 6 1993.

47. عبير إبراهيم أمنينة ،" أثر عدم أستقرار التقسيمات الإدارية للنظام السياسي الليبي على أداء ومتابعة تنفيذ السياسة الصحية"، **دراسات في الاقتصاد** ، المجلد 21 ، 2002 ،ص ص 76– 105.

48. من هذه الدراسات:

- محمد زاهي المغيربي، "أثر الاستقرار الإداري على كفاءة السياسات الاقتصادية في ليبيا ،1977-1998"، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، المجلد الرابع ، العدد الثاني 2003 .

– عبير إبراهيم أمنينة،" أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على أداء وتنفيذ سياسات التعليم العالي" ، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، العدد 1، 2 2001، 113- 142.

49. علي سعيد البرغثي، أنس أبوبكر بعيرة، "إدارة سياسات العمل الإنساني في ليبيا،" **دراسات في الإقتصاد والتجارة**، مجلد 26، 2007،ص ص، 44-66.

50. نشير في هذا الإطار إلى :

- عبدالله أمحمد شامية، " سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات: تقييم التجربة الليبية 1970– 1986" ، **مجلة البحوث الاقتصادية**، المجلد 2، العدد 2، خريف 1990 .

– عبدالسلام افحيمة، فيصل شلوف " السياسات الصناعية في ليبيا" **مجلة قاريونس العلمية**، السنة 3 العدد 21، 1990.

51. سليمان خليل الفارس، "السياسات الادارية العامة لتنمية الموارد البشرية"، **مجلة البحوث الاقتصادية**، العدد 1،2، 1996 ، ص 17.

52. مجلس التخطيط الوطني ، **ليبيا 2025 رؤية إستشرافية**، مركز البحوث والاستشارات ، جامعة قاريونس .

قائمة المراجع :

الكتب:

1. الأعور، محمد ، **ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية**، منشورات المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2006 .

2. أندرسون ،جيمس ، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999.

3. رشيد، أحمد وآخرون، **تحليل السياسات العامة في مصر**، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.

4. شلبي ، محمود، **المنهجية في التحليل السياسي**،بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 1996.

5. عبدالقوي ، خيري ، **دراسة السياسات العامة**،منشورات ذات السلاسل، 1989.

6. كامل، محمد ثامر ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**،دار مجدلاوي للنشروالتوزيع ، 2004.

7. المغيربي، محمد زاهي ، **قراءات في السياسة المقارنة** ، بنغازي، منشورات في جامعة قاريونس، 1994.

8. المغيربي ، محمد زاهي، المنصوري، عبدالجليل (تحرير)،**الإدارة العامة في ليبيا** :

الواقع والطموحات، مركز البحوث الاقتصادية، 2004.

9. المغيربي، محمد زاهي وآخرون (تحرير)، **السياسات العامة: أبحاث مؤتمر السياسات العامة**، بنغازي 12– 14/ 6/ 2007، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، 2009.

الدوريات:

1. أبو السعود، أمية ،"السياسة العامة للتعليم الجامعي في دولة قطر"، **المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد**، العدد 5 ، 1994،ص ص ، 119 -143.

2. أمنينة، عبير إبراهيم، " أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على أداء وتنفيذ سياسات التعليم العالي"، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، العدد 1، 2 2001، ص ص ، 113- 142.

3. أمنينة، عبير إبراهيم ،" أثر عدم أستقرار التقسيمات الإدارية للنظام السياسي الليبي على أداء ومتابعة تنفيذ السياسة الصحية " ، **دراسات في الاقتصاد والتجارة**،المجلد 21، 2002، ص ص ،76- 105.

4. البرغثي ، علي سعيد ، بعيرة، أنس أبوبكر، "إدارة سياسات العمل الإنساني في ليبيا، "**دراسات في الاقتصاد والتجارة**،مجلد 26، 2007،ص ص 44-66.

5. السوداني، عبد العزيز علي ، العبد الكريم أحمد ، "أثر السياسات السعرية لمياه الشرب على تخصيص الموارد في المملكة العربية السعودية"، **الإدارة العامة**، العدد 3، 2000،ص ص 489-533.

6. القاضي، لبنى أحمد ، " الآثار غير المتوقعة للسياسات السكانية في الكويت"، **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 111، أكتوبر، 2003، ص ص 11- 38.

7. الفارس، سليمان خليل "السياسات الإدارية العامة لتنمية الموارد البشرية"، **مجلة البحوث الاقتصادية**، العدد 2،1، 1996، ص ص،14 -38 .

8. المغيربي ، محمد زاهي ، " التغيرات الهيكلية وأثرها على وضع وتنفيذ السياسة العامة في ليبيا "، **مجلة قاريونس العلمية**، العددان 1 ، 2 ، السنة 1993، ص ص 209- 224 .

9. المغيربي، محمد زاهي، "أثر الاستقرار الإداري على كفاءة السياسات الاقتصادية في ليبيا ،1977-1998"، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، المجلد الرابع ،العدد الثاني،2003، ص ص 1 - 11 .

الرسائل العلمية:

1. أمنينة، عبير إبراهيم ،**أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على سياسات التعليم العالي: دراسة حالة لسياستي التنسيب والقبول بجامعة قاريونس، 1980- 1995**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية،1995 .

2. بعيرة ،أنس أبوبكر ،**التغيرات الهيكلية والتنظيمية وأثرها على تنفيذ السياسات العامة للقوى العاملة في ليبيا : دراسة حالة سياسات تنظيم سوق العمل في ليبيا 1977 - 2001** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، 2005.

3. الجهاني، نعيمة خليفة، **أثر التوجهات الإيديولوجية على السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال السنوات 1978 - 1995** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية، 1996.

4. زرموح ، عمر عثمان ،**السياسة المثلى لإنتاج النفط النمو الاقتصادي في ليبيا** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد ، 1982.

5. عمر، غزالة إبراهيم ، **التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقتها بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد الليبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، 2007.

6. القويضي ، يوسف صالح **السياسة الوطنية للمعلومات في ليبيا: دراسة تحليلية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، 2004 .

7. قنديل ، أماني ، **صنع السياسات العامة في مصر مع التطبيق على السياسة الاقتصادية 1974 - 1981**، رسالة دكتوراه غير منشورة،

جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1985.

8. المغيربي ، فادي محمد نوري **تقويم تنفيذ السياسات النفطية دراسة حالة لسياستي الإنتاج والأسعار خلال الفترة من 1969– 2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد ،قسم العلوم السياسية ، 2004.

9. المقيرحي، عبدالحميد **أثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسات العامة للأسكان في ليبيا خلال الفترة من 1969 إلى 1999**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية، 2000.

10. الهوني،فاطمة فرج **المبررات والآثار الاقتصادية لسياسة الخصخصة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد.

الندوات والمؤتمرات:

1. مؤتمر الاستثمار البشري ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، 1–2 نوفمبر 1995، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 1995.

2. مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا: الماضي والمستقبل، 14– 16 / 12/ ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي،2002.

3. مؤتمر الاستثمار في الاقتصاد الليبي : الواقع والطموحات 27- 29 مايو- الماء- 2003 ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2003 .

4. ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا 7/ 8/ 2006، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2006 .

المصادر باللغة الأجنبية:

1. Riadh Bouriche, «Analyse des politiques publiques », **Revue Sciences Humaines**, n° Juin 2005.

2. Yves Surel, Politique **publique en Amérique Latine**, Document P.df.

3. **Qu'est – ce qu'une politique publique?** , Document P.df.

مواقع على شبكة الأنترنت:

جامعة الفاتح:

http://www.alfateh.edu.ly/sites/PagesList.aspx?Page_id=1714&page_site=10.

جامعة 7 أبريل:

http://7aprilu.edu.ly/index.htm

جامعة التحدي:

http://altahadi.edu.ly/material.php?cid=9.

أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس:

http://www.alacademia.edu.ly.